تراجع القروض والتسهيلات المصرفية للقطاعات الاقتصادية بنسبة ٢٤٪

■ ،،خاص/الثورة

انخفضت القروض البنكية الموجهة للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الثمانية الأشهر الأولى من العام الجاري ٢٠١٢م بنحو ١٢٧ ملياراً و٨٥٢ مليون ريال مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م.

وسجلت القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية تراجعاً بنسبة ٢٤٪ .

وبينت نشرة التطورات المصرفية أن القروض انخفضت إلى ٣٨٩ ملياراً و٥٥٤مليون ريال مقابل ٥١٧ ملياراً و٤٠٦ مليون ريال خلال نفس الفترة.

وكانت القروض والتسهيلات المصرفية قد بلغت خلال العام الماضي ٢٠١١م نحو ٣٧٦ ملياراً و٥٠٤ ملايين ريال .

وتوزعت القروض والتسهيلات على عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية ،وخصوصا قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والأسماك والبناء والتشييد فضلا عن عدد من الأنشطة الأخرى .

انخفاض استثمارات البنوك الإسلامية إلى ١٣٨,٥ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

انخفض إجمالي استثمارات البنوك الإسلامية خلال الفترة يناير- أغسطس ٢٠١٢م إلى ١٣٨ ملياراً و٥٨٢ مليون ريال مقارنة مع ١٧٢ ملياراً و٨٠٢ مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م.

وذكرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن استثمارات البنوك الإسلامية شهدت انخفاضاً طفيفاً بنحو ٣٤ ملياراً و٢٢٠ مليون ريال.

وتتوزع استثمارات البنوك الإسلامية على عدد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية ، حيث بلغت استثماراتها في قطاع الصناعة ٣٠ مليارا و٣٩٦ مليون ريال.

كما بلغت استثماراتها في قطاع البناء والتشييد ١٥مليارا و٥٨١ مليون ريال بينما لم تتجاوز استثماراتها في قطاع الزراعة والأسماك مليارين و ٧٤ مليون ريال خلال أغسطس ٢٠١٢م.

وبحسب البيانات فقد بلغت التمويلات التي منحتها البنوك الإسلامية لتمويل التجارة في السلع المصنعة ٥٣ مليارا و٤١٤ مليون ريال ، وتمويل الواردات بـ ٣٠ مليارا و٤١٩ مليون ريال .بالإضافة إلى تمويلات أخرى بـ ٦مليارات و٦٩٥ ملايين ريال .

مركز بحوث الثروة الحيوانية ينظم يوماً حقلياً بعدن

■ ،،عدن/ سبأ

ينظم المركز الوطني لبحوث الثروة الحيوانية في محافظة لحج التابع للهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي بعد غد الاثنين " اليوم الحقلي " حول علف الليبيد الحيواني.

وأوضح مدير عام مركز بحوث الثروة الحيوانية في لحج لـ(سبأ) الدكتور خضر عطروش أن الفعالية التي تستهدف المزارعين والمرشدين والمهتمين بتربية حيوانات الماشية.

وأشار إلى أن المشاركين بالفعالية سوف يتعرفون على فوائد علف الليبيد للثروة الحيوانية وكيفية حصاده والاستفادة منه لتحقيق إنتاجية عالية من المحصول العلفي وزيادة جودته الذي يتأقلم مع جفاف التربة التي تساهم في تخفيف الأعباء على التربة من خلال النمو السريع والغزير، بالإضافة إلى أنه قليل التكاليف خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، وكذا نشر الوعي للمشاركين بأهمية استخدام هذا العلف لما يمتلكه من قيمة غذائية للحيوانات المنتجة للالبان.

وزير الزراعة والري يتفقد منشآت الري بوادي سهام

■ ،،الحديدة/ سبأ

تفقد وزير الزراعة والري المهندس فريد أحمد مجور ومعه رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور عبدالسلام الطيب أمس، منشآت الري بوادي سهام الزراعي بمديرية المراوعة وأعمال الصيانة في منشآت الري بمنطقة واقر محافظة الحديدة.

واطلع مجور والطيب على الأعمال المنجزة بمشروع قناة الخليفة بالوادي والتي تشمل قناة ري رئيسية وقنوات فرعية بطول إجمالي ١٠ كيلو مترات وطرقاً زراعية وعدداً من جسور مرور السيارات والمشاة وكذا عدداً من موزعات مياه الري والمساقط الخرسانية وأعمال حماية من مياه السيول بتكلفة ٣٨٠ ألف يورو تمويل مشروع الدعم الفني الأوروبي لهيئة تطوير تهامة.

كما تفقد وزير الزراعة والري منشآت الري بمنطقة برقوقة، مستمعا من مدير إدارة الصيانة والتشغيل بالهيئة المدير الفني للوحدة التنفيذية لمشروع الدعم الفني الأوروبي المهندس فواز العذري إلى شرح عن عملية الصيانة والتشغيل لمنظومة الري بوادي سهام والذي يروي ١٢ ألف هكتار من الأرض الزراعية بالوادي.

واطلع الوزير مجور على تجاوزات بعض المزارعين على منشآت الري وما سببته من أضرار عليها، بالإضافة إلى استنزاف مواد التربة وجرفها من جوار منشئات الري الرئيسية والفرعية الأمر الذي يهدد تلك المنشآت بالانهيار ويعرضها إلى جانب والتجمعات السكانية والأراضي الزراعية إلى مخاطر وخسائر كبيرة.

وأكد الوزير مجور ضرورة تعاون قيادة السلطة المحلية بمحافظ الحديدة مع الهيئة لضبط المتنفذين الذين يقومون باستنزاف مواد التربة والنيس من جوار منشآت الري بالوادي واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وإلزامهم الانتقال إلى أماكن بعيدة حفاظاً على منشآت الري التي كلفت الدولة ملايين الريالات.

وشدد على الهيئة العامة لتطوير تهامة تنفيذ منشآت حماية الأراضي الزراعية والتجمعات السكانية ومنشآت الري من الأضرار الناجمة عن مياه الأمطار والسيول، مؤكدا أن على صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي تمويل مشروع الحماية بتكلفة ٤٥ مليون ريال.

رافقهما في الزيارة مدير عام صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي المهندس عصام لقمان ومستشار وزير الزراعة والري المهندس أمين المسيبي وعدد من المختصين.

٨٣٤,٣ مليارا قيمة التبادل التجاري بين بلادنا ودول مجلس التعاون الخليجي العام الماضي

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري بين بلادنا ودول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي ٢٠١١م ٨٣٤ مليارا و٣١٧ مليونا و٥٢٢ ألف ريال مقابل ٨٢٣ مليارا و ٨٣٨ مليونا و٢٩١ ألف ريال خلال العام ٢٠١٠م ، مسجلا زيادة وصلت إلى نحو ١٠ مليارات و٤٧٩ مليونا و٢٣١ ألف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١,٢٪ .

وذكرت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها الثورة" أن إجمالي صادرات اليمن إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي خلال ٢٠١١ م بلغت ١٤٩ مليارا و٢٠٦ ملايين و٣٨٠ ألف ريال ، مقابل ١٦١ مليارا و١٦ مليونا و٩٦٩ ألف ريال في ٢٠١٠م ، بتراجع تجاوز ١١ مليارا و٨١٠ مليونا و٥٨٩ ألف ريال ، بمعدل انخفاض سنوي ٧,٣ ٪

فيما قفزت قيمة الواردات اليمنية من مجموعة الدول الخليجية من حوالي ٦٦٢ مليارا و٨٢١ مليونا و٣٢٢ ألف ريال في ٢٠١٠م إلى ٦٨٥ مليارا و١١١ مليونا و١٤٢ ألف ريال في ٢٠١١م بزيادة بلغت ٢٢ مليارا و٢٨٩ مليونا ٨٢٠ ألف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بنسبة ٣,٣٪.

وبذلك فإن الميزان التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ما يزال مسجلا لصالح تلك البلدان بفارق تجاوز ٥٣٥ مليارا و٩٠٤ ملايين و٧٦٢ ألف ريال في ٢٠١١م مقابل ٥٠١ مليارا و٨٠٤ ملايين و٣٥٣ ألف ريال الميزان التجاري في العام السابق ٢٠١٠م.

رأي اقتصادي

أهمية مؤسسات ضمان الاستثمار

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، تواجه مؤسسات ضمان الاستثمار تحديات جمة وعدة ما هو ناجم عن بيئة العمل ومناخه ومنها ما هو ناتج عن ممارسات، حيث أن رأس مال مؤسسات الضمان الاستثماري زادت ووصلت إلى مئات الملايين من سلة العملات الصعبة خاصة بعد موافقة مجالس مساهميها وتتخذ قرار المساهمة في رأس مال أي مؤسسات ضمان عادةً الهيئات الحكومية أو غير الحكومية نيابة عن الدول أو القطاعات الخاصة أو المنظمات الدولية لأن الحاجة إلى الضمان زادت بعد ما زاد تدفق الاستثمارات ونشطت حركة التجارة فالضمان يشكل عاملاً إيجابياً في تنقية الأسواق والاستثمار والتجارة وتسمح بالتدفق والاستقطاب الآمن للاستثمارات والأموال والسلع كما أنه ليس بخاف على واضعي السياسات الاقتصادية في كافة بلدان العالم أن هناك تحولاً كبيراً في جميع أنحاء العالم في الاعتماد على القطاع الخاص مما أنعكس على عمل مؤسسات الضمان وأصبح التأمين التجاري يقدم القطاع الخاص بدلاً عن مؤسسات الضمان العامة بالإضافة إلى أن عمليات إعادة التأمين أصبحت حاجة لا يمكن تخطيها لذا فإنه من المتوجب تعزيز دور مؤسسات ضمان الاستثمار في ظل هذه التطورات، لأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية والمصرفية سواءً كانت محلية أو إقليمية أو دولية أصبحت تطلب الضمان للمستثمرين والذين يقومون باستثمار أموالهم في بناء البنية الأساسية والتحتية بعدما عجزت غالبية الحكومات عن القيام بهذا النوع من الاستثمارات مما يتحتم على الحكومات اللجوء إلى القطاع الخاص للقيام بتلك الاستثمارات فأصبح هناك مستثمرون كثر من القطاع الخاص ولاعبون عدة لضمانه لذلك يتوجب على مؤسسات ضمان الاستثمار مواكبة تلك التطورات لتقدم بدورها كاملاً في الدول ونقل عملياتها إلى الخارج مثل ضمان المصدر المتجه إلى الأسواق الخارجية والزيادة في رأس مالها والتعاون مع هيئات الضمان بعضها البعض والتوظيف في التقنيات العالية والمعلوماتية بحيث تسمح بالارتباط بالهيئات ومؤسسات إعادة التأمين.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي بـ ٦٧٢ مليار ريال في عام ٢٠١١م

■ ،،كتب /علي محمد

كشفت إحصائية حديثة أن الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق تراجع العام الماضي ٢٠١١م إلى ٦ تريليونات و١٧٥ مليار ريال وذلك من ٦ تريليونات و٨٤٧ مليار ريال وبانخفاض يقدر بـ ٦٧٢ مليار ريال .

ويرجع الانخفاض إلى تراجع عدد من الانشطة الاقتصادية خلال العام الماضي نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة والناجمة عن الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير .

غير أن تقريراً حكومياً حديثاً توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري ٢٠١٢م بنحو ٣,٤٪ .

وأشار التقرير الصادر عن وزارة التخطيط إلى أن النمو سيتحقق بفضل نمو القطاعات غير النفطية منوهاً إلى أن نمو قطاعي النفط والغاز سيكون بالسالب خلال نفس العام.

وكان معدل النمو المتحقق خلال الفترة ٢٠٠٧م - ٢٠٠٩م بلغ متوسطه السنوي حوالي ٤,٦٪ ، وكان للقطاعات الاقتصادية غير النفطية الدور الرئيس في تحقيق النمو، حيث نمت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م بمعدل سنوي متوسط ٧,٤٪ فيما تراجع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي خلال ذات الفترة بمعدل سنوي بلغ حوالي -٨٩,٪.